يمهيد

طوال العامَين الماضيَين، هيمنت أزمة كوفيد-19 على المناقشات بين صانعي القرار والخبراء وواضعي السياسات ووسائل الإعلام والناس، وتركت أثراً كبيراً على الجميع في مختلف أنحاء العالم. وكان المهاجرون واللاجئون وغيرهم من النازحين قسراً أكثر من تأثر بالأزمة إذ أُصيبوا في سُبُل عيشهم وتنقلهم وصحتهم. وقد أدّت الجائحة أيضاً إلى تفاقم التحديات الهيكلية والتاريخية العميقة التي تواجهها مجتمعات المهاجرين واللاجئين. وبعد عامَين من تفشي جائحة كوفيد-19، تبرزُ أدلة متزايدة على أن الأثر غير المتناسب للجائحة على المهاجرين واللاجئين يعود إلى قابلية تضررهم وإلى الحواجز الهيكلية القائمة.

وتنطبق هذه الاستنتاجات على المنطقة العربية التي لا تزال تحتل مكانةً بارزة في سياق الهجرة الدولية والنزوح القسرس. ففي عام 2020، استضافت البلدان العربية حوالي 41.4 مليون مهاجر ولاحئ، يمثّلون نحو 15 في المائة من المواجرين الدوليين واللاجئين في العالم. ومع أن العمال المهاجرين يمثّلون المجموعة الكبرى، فقد قصد نحو 9.3 مليون لاجئ المنطقة التماساً للحماية، منهم 3.6 مليون لاجئ من المشمولين بولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، و5.7 مليون فلسطيني من المسحلين لدى وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاحئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وفي الوقت عينه، لا تزال حركة المجرة والنزوح القسرى من البلدان العربية في تزايد مستمر، فقد بلغت 32.8 مليون شخص في عام 2020 حسب التقديرات، بقى أكثر من 40 في المائة منهم داخل المنطقة. ويمثّل اللاجئون من حيث عددهم محموعةً بارزة حيث بلغت نسة اللاحئين القادمين من بلدان عربية 43 في المائة من مجموع

اللاجئين المشمولين بولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (8.9 مليون شخص من أصل 20.7 مليون شخص في العالم).

ويخفي هذا الانتشار الكبير للهجرة والنزوح القسري من المنطقة العربية وداخلها فروقات هامةً بين البلدان ومجموعات البلدان، وتبايناً هائلاً في التجارب الفردية للمهاجرين واللاجئين. ومنذ الطبعة الأولى للتقرير في عام 2015، ساهم تقرير حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية الذي يصدر كل ستين في تعزيز دقّة المناقشات بشأن المهاجرين واللاجئين وغيرهم من الأشخاص النازحين قسراً في المنطقة من خلال تقديم تحليل مفصّل لمختلف ملامح المهاجرين واللاجئين وتحركاتهم، ووضعها ملي سياق السياسات والأنظمة التي تعتمدها في سياق السياسات والأنظمة التي تعتمدها البلدان العربية لإدارة الهجرة والنزوح القسرى.

تأتي طبعة عام 2021 من التقرير ثمرةً لجهود مشتركة قادتها الإسكوا والمنظمة الدولية للمجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بدعم من 11 وكالة من وكالات الأمم المتحدة الأعضاء في التحالف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية. وبالإضافة إلى التحليل الدوري للهجرة والنزوح القسري من حيث الأنماط والاتجاهات والحوكمة، يركز التقرير على تداعيات أزمة كوفيد-19، بما في ذلك آثارها على التحويلات المالية، والسياسات والتدابير المحددة التي اعتمدتها الحكومات العربية للتصدى للجائحة، وتجارب المهاجرين واللاجئين واستراتيجياتهم في التكيُّف معها. ويتضمن التقرير أيضاً قسماً موسَّعاً من التوصيات في مجال السياسات، يستند إلى الدروس المستفادة من الجائحة، ويوفّر التوجيهات لواضعى السياسات والممارسين من أجل اعتماد

سياسات وتدابير تحمي المهاجرين واللاجئين، وتعزِّز منعتهم إزاء الشدائد القائمة والمحتملة، وتمكِّنهم من تقديم الدعم الفعال لتحقيق التنمية المستدامة في مجتمعاتهم الأصلية والمجتمعات المضيفة. وبذلك، يهدف هذا التقرير إلى الإسهام في إعادة

البناء على نحو أفضل في أعقاب الجائحة، من خلال إشراك المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية

في هذا المسعى المشترك.

المدير العام

المنظمة الدولية للهجرة

رولا دشتى

وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة الأمينة التنفيذية للإسكوا

فيليبو غراندى

المفوض السامي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين